مجتمع

الجزائر: تعزيز التوعية بالوباء

بدأت مصالح الحماية المدنية في الجزائر، أمس الإثنين، بـ«تكثيف وتعزيز العمل التوعوي» للوقاية من خطر فيروس كورونا الجديد، بعد تسجيل «ارتفاع محسوس» في حصيلة المصابين به أخيراً. وتأتي التوعية على مستوى البلديات، خصوصاً في التجمعات السكنية والمساحات التجارية، وعلى مستوى المؤسسات التربوية وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التواصل مع مديري الشؤون الدينية لإشراك الأئمة في هذه العملية من خلال إدراج الوقاية من مخاطر كورونا في سياق خطبة الجمعة. (وكالة الأنباء الجزائرية)

أستراليا: دخان الحرائق الوقائية يغطي سماء سيدني

غطّت سُحُب الدخان المنبعثة من عمليات الحرق الوقائية سماء مدينة سيدني الأسترالية، ما دفع السلطات إلى الحدّ من عدد هذه العمليات، في حين دعت السكان إلى البقاء في منازلهم. وقد أُلغيَت رحلات العبّارات بعد تسجيل زيادة ملحوظة في تلوّث الهواء. ويلجأ عناصر الإطفاء إلى تقنية الحرق لتنظيف أرضيات الغابات سعياً إلى الحؤول دون اندلاع الحرائق فيها، لمنع تكرار حرائق العامين 2019 و2020، لكنّهم اضطروا إلى تخفيض عدد عمليات الحرق هذه، أمس الإثنين، نظراً إلى ارتفاع مستوى التلوّث. (فرانس برس)

جزر غالاباغوس تحت رحمة كورونا

جمّد وباء كورونا النشاط البشري على جزر غالاباغوس في المحيط الهادئ غربي الإكوادور، لتتسيّد السلاحف العملاقة وسحالي الإغوانة وغيرها من المخلوقات المتوطنة، الأرخبيل. وأدّى الإغلاق الذي بدأ في فبراير/شباط 2020 واستمر لأربعة أشهر، إلى توقف كامل للنشاط السياحي وتعليق شبه تام للأبحاث العلمية. يقول خوان كارلوس مونسايو، الذي يدير مركزاً للغطس والذي اضطرّ إلى صرف موظفيه الستة: «كانت تداعيات كورونا قاسية جداً. كان الإغلاق فورياً، بين ليلة وضحاها، ولم يكن لدينا الوقت الكافي للاستعداد». ومنذ يوليو/تموز من العام الماضي، أُعيد فتح الأرخبيل الذي يضم 234 جزيرة جزئياً أمام السياحة، لكنّ عدد الزائرين اقتصر على ستة آلاف فقط كل شهر، مقارنة بما معدله 23 ألفاً قبل انتشار فيروس كورونا الجديد. يضيف مونسايو: «كل شيء تغيّر لأنّنا نتوجّه إلى العمل لكن في ظل شيء من الخوف، على الرغم من أنّه يتوجّب على السياح الخضوع لفحص كورونا والحصول على نتيجة سلبية قبل المجيء إلى الجزر». وكما في السياحة، وجد كذلك العلماء أنفسهم بلا عمل، إذ أعيد عدد من الباحثين الأجانب والمتدرّبين إلى بلدانهم، فيما توقّف أكثر من 100 مشروع بشكل كامل. وبالنسبة إلى مدير حديقة غالاباغوس الوطنية لداني رويدا، فقد عُلّقت 60 في المائة من الأنشطة البحثية التي كان مخططاً تنفيذها في عام 2020، إذ لم يسمح بالانتقال من جزيرة إلى أخرى. **(فرانس برس)**

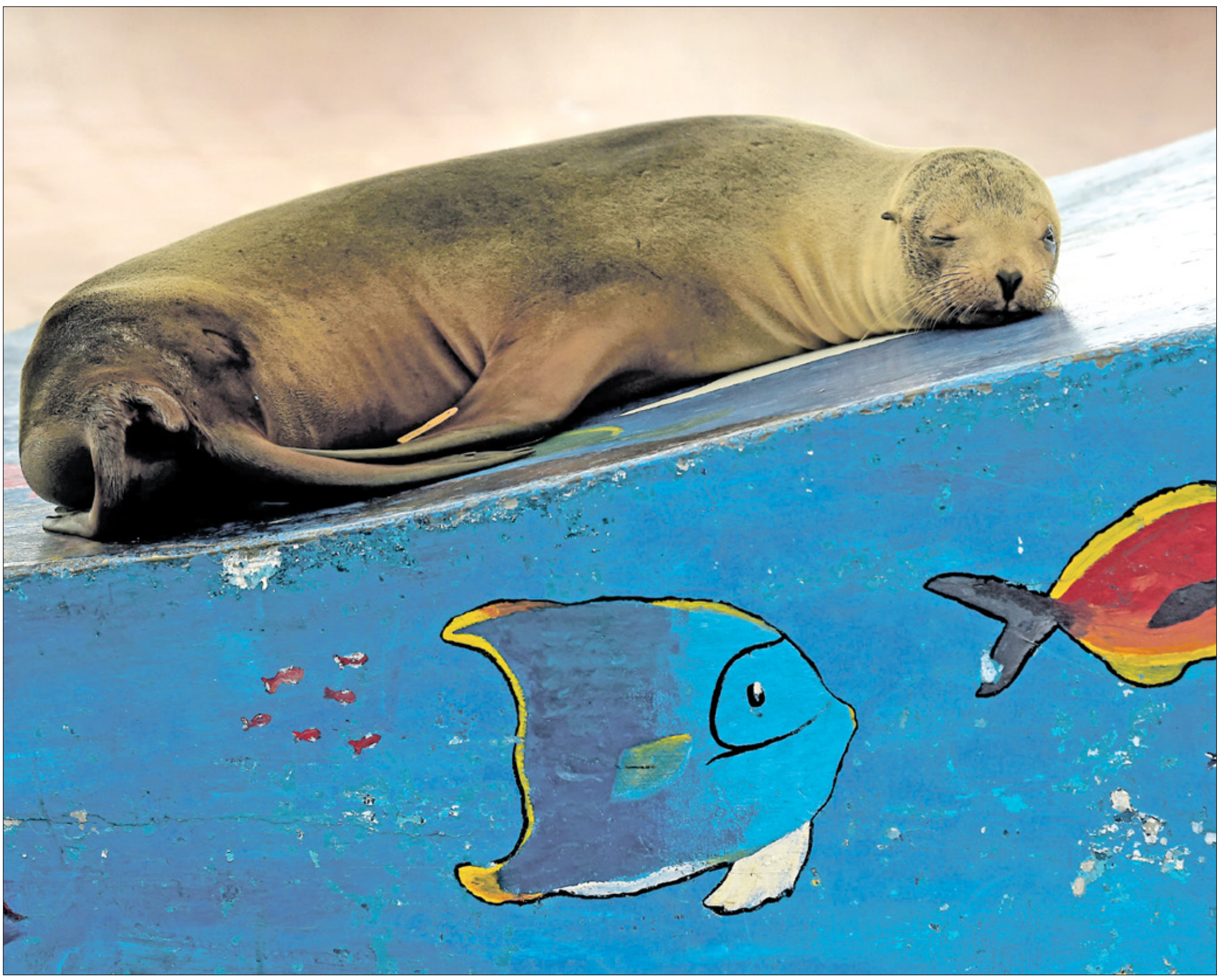

(رودريغو بويندیا/ فرانس برس)

مصر: وضع وبائي مقلق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الرابع والعشرين من إبريل/نيسان الماضي، أصدرت وزيرة الصحة المصرية، هالة زايد، قراراً يقضي بتكليف 18 طبيباً وطبيبة من محافظة المنيا بالعمل لمدة شهر في محافظة سوهاج. وبعدها بخمسة أيام، صدر قرار آخر بتكليف 45 طبيباً وطبيبة، منهم 24 من محافظة القاهرة، بالعمل لمدة شهرين في محافظة المنيا. ومثل هذه القرارات التي تشمل طبيبات، منهنّ حوامل ومرضعات وعائلات لأطفال، تمثّل تهديداً لهؤلاء، وسط موجة شديدة الخطورة من فيروس كورونا الجديد في محافظات الصعيد في مصر، سُجّلت في الفترة الماضية وتمتدّ بحسب المتوقع لأشهر مقبلة. وأكدت زايد أمام مجلس الوزراء المصري، أنّ معدل الإصابات تضاعف خمس مرات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأنّ من ضمن المحافظات المعنيّة سوهاج وقنا في الصعيد. وأشارت إلى أنّ معدّل الإصابات الأسبوعية التي سُجّلت في خلال الأسبوع الأخير من إبريل، ارتفع إلى 5845 إصابة أسبوعية في مقابل 1248 حالة في الأسبوع نفسه من العام الماضي. وقد شهد المنحى الوبائي لمصر زيادة تدريجية وتصاعداً مستمراً في أعداد إصابات كورونا منذ مطلع مارس/آذار الماضي وحتى مطلع مايو/أيار الجاري، بنحو ألف إصابة يومياً - الإصابات المسجلة فقط - في حين تراوحت أعداد الوفيات ما بين 45 وفاة و60 يومياً. وبناءً عليه، أصدرت وزارة الصحة المصرية تعليمات في أواخر إبريل المنصرم، برفع درجة الاستعداد والتوعية لدى أهالي عدد من محافظات وجه قبلي، وهي سوهاج وقنا وأسيوط والمنيا، نظراً إلى ما تشهده من ارتفاع في نسبة الإصابات بفيروس كورونا الجديد. ونصّ المنشور الذي عممته الوزارة على مديريات الصحة في تلك المحافظات، على تشكيل لجان فورية لمتابعة الوضع الوبائي، والعمل على توعية المواطنين.

وهذه القرارات كلها مع الإدراك الحكومي لخطورة الوضع، تتزامن مع إجراءات شديدة التسيّب في مواجهة الموجة الجديدة من الوباء. على صعيد المثال، فإنّ المطاعم والكافيتريات والمقاهي مكتملة العدد من شهر رمضان، وقوائم الانتظار الخاصة بها تطول لما بعد العاشرة مساءً. أمّا المتاجر والمراكز التجارية الكبرى فتعجّ بالزائرين على مدار ساعات العمل. كذلك تفاقم الوضع مع منح الحكومة المصرية إجازات رسمية، من ضمنها الاحتفال بأحد السعف وشمّ النسيم وعيد العمال وذكرى تحرير سيناء مع إجازة نهاية الأسبوع، من دون فرض إجراءات مشددة لمنع الازدحام أو حتى فرض حظر تجوّل جزئي للحد من الزيارات والنزهات. وفي خلال عشرة أيام، يكون المصريون على موعد مع إجازة رسمية جديدة بمناسبة عيد الفطر، ما يعني مزيداً من الازدحام والزيارات طالما لا يُفرض حظر تجوّل ولا تُطبق إجراءات احترازية مشددة.

في سياق متصل، تبقى نسبة عمليات التحصين ضد كوفيد-19 محدودة جداً وقاصرة على محافظات معيّنة. وحتى مطلع مايو الجاري، تلقّى نحو 750 ألف طبيب ومواطن مصري من كل الفئات المستحقة لقاحات مضادة لكوفيد-19 متوفرة في مصر، ليس من بينها لقاح «فايزر-بايونتيك». ووفقاً لبيان أخير صادر عن وزارة الصحة المصرية، فقد وصل عدد المسجلين لتلقي اللقاح المضاد لكوفيد-19، على موقع الحجز، إلى 1,9 مليون مواطن، حصل 750 ألفاً منهم على الجرعتَين الأولى والثانية. والبيان نفسه الصادر في مطلع مايو الجاري، أشار إلى أنّ عدد المسجلين يومياً للحصول على لقاح كورونا ارتفع من 20 ألفاً إلى 75 ألفاً يومياً، وأنّ جرعات اللقاحات المتوفرة تقدّر بـ2,5 مليون جرعة حالياً، وإلى أنّ ثمّة تدفقات من اللقاحات ستصل إلى مصر في خلال الأسابيع المقبلة تساهم في زيادة عدد الأشخاص المحصّنين في وجه كورونا. وبحسب المتوقع، تتسلم مصر 1,7 مليون جرعة من لقاح «أوكسفورد-أسترازينيكا»، في التاسع من مايو الجاري، من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع (غافي)، كذلك تتسلّم مليون جرعة جديدة من لقاح «سينوفارم». بالإضافة إلى ذلك، ثمّة اتفاق لاستيراد 10 ملايين جرعة من لقاح «سبوتنيك في»، وقد حُوّلت المبالغ المالية الخاصة بذلك إلى الجانب الروسي، في حين كان هناك اتفاق على استيراد أربعة ملايين جرعة من لقاح «جونسون أند جونسون»، ومن المتوقع أن تصل إلى مصر في الربع الأخير من العام الجاري، بحسب وزارة الصحة.

خشية من المتحوّر الهندي

على الرغم من عدم تسجيل مصر أيّ إصابات بالمتحوّر الهندي من فيروس كورونا الجديد، فإنّ وصول هذا المتحوّر إلى الأردن يدقّ ناقوس الخطر حول إمكانية تفشيه في إقليم شرق المتوسط بالكامل. وكان وزير الصحة الأردني فراس الهواري قد أعلن، أول من أمس الأحد، أنّ بلاده سجّلت ثلاث إصابات بالمتحوّر الهندي لدى أشخاص لم يسبق لهم السفر.

تحقيق

في المانيا، ثمّة حاجة إلى العمال المهرة. لكنّ جائحة كورونا جعلت السفر والخدمات القنصلية في غاية الصعوبة حول العالم، الامر الذي عرقل الهجرة والجهود في هذا الإطار. من جهة اخرى، فرضت الجائحة حاجة إلى تغيير طبيعة المهن

تعقيدات كورونا
عرقلة قانون العمالة المتخصصة في ألمانيا

برلين ـ **شادي عاكوم**

عندما دخل قانون العمالة المتخصصة في ألمانيا حيز التنفيذ في مارس/ آذار من عام 2020، كانت التوقعات مرتفعة. وقد رأى حينها وزير الاقتصاد بيتر التماير أنّ القانون الخاص بهجرة العمال المهرة سوف يجذب متخصصي تكنولوجيا المعلومات والحرفيين ومقدّمي الرعاية الصحية وغيرهم من أصحاب الكفاءات العالية من كل بلدان العالم، إلا أنّ الواقع لم يكن بحجم التوقعات على الرغم من أنّ ولايات ألمانية عدّة عمدت الى تعديل بعض القوانين لتسهيل التقييم والاعتراف بالمؤهلات المهنية المكتسبة في الخارج. ثمّ أتت أزمة كورونا لتعرقل آليات التطبيق على الرغم من إشادة المسؤولين عنه بعد مضي عام على بدء العمل به.

وذكرت شبكة التحرير الألمانية (آر إن دي) أنّ أزمة كورونا حتّمت على أقسام التأشيرات في السفارات الألمانية العمل بشكل محدود، على الرغم من الحاجة الماسة إلى العمال المهرة في الوقت الحالي. ونقلت الشبكة عن خبيرة الهجرة بتينا أوفر أنّ استقدام العمالة المتخصصة من دول في خارج الاتحاد الأوروبي من قبيل الهند والمكسيك، كاد يتوقف خلال أزمة كورونا وفشل في أحيان كثيرة، لأنّ المعنيين لم يكونوا قادرين على الحصول على حجوزات أو لأنّ الحدود أغلقت في وجه وافدين من بلدان معيّنة. أضافت أوفر أنّ المحور الرئيسي للعمال المهرة الراغبين في الهجرة هي البعثات الدبلوماسية الألمانية التي تصدر التأشيرات، التي تأثرت مع القنصليات والممثليات الأخرى بالقيود المفروض بسبب الجائحة. ورأت أوفر التي تقدّم المشورة إلى الشركات بشأن العمالة المتخصصة، أنّ هذا الأمر مأساوي لأنّ صناعات عديدة في حاجة ماسة إلى هؤلاء في إطار دعم الاقتصاد.

وعلى الرغم من أنّ قانون هجرة العمال المهرة سهّل وصول كفاءات عديدة في قطاعات معيّنة، فإنّ جائحة كورونا فرضت تغيير الحاجة إلى نوعية العمال المتخصصين مع إعادة توجيه الطلب. وفي حين أنّ عمال الصيانة من مهنيين ذوي كفاءة في مجال تكنولوجيا المعلومات ما زالوا محل متابعة، إلا أنّ الحاجة مثلاً إلى عمال المطاعم والفنادق سجّلت تراجعاً. ويشير المسؤول عن التعاون الدولي في مجلس إدارة الوكالة الاتحادية للعمل، دانيال تيرزنباخ، في هذا الإطار، إلى أنّ ثمّة التفاتة إلى السوق المحلي حالياً، بعدما فقد كثيرون وظائفهم بسبب أزمة كورونا. وبحسب تقييم لمجلس خبراء المؤسسات الألمانية للاندماج والهجرة، فإنّ أسباب ما سبق عرضه لا تعود إلى عيب في القانون، إنّما إلى آثار أزمة كورونا على الصعيد العالمي. ولم يغفل نائب المدير العام لمجلس الخبراء هولغر كولب الإشارة إلى أنّ طلب الشركات الألمانية انخفض على العمال المهرة بشكل كبير، موضحاً أنّه انخفض بالإجمال وتلاشى مثلاً في ما يخص المهندسين في شركات صناعة السيارات. لكنّ الطلب زاد على المتخصصين في قطاع الصحة والمهن المتعلقة بالعلاج الصحي والتمريض. وتوقّع كولب أن يعود الطلب ويرتفع على العمال المتخصصين في القطاعات الأخرى ومن دول في خارج الاتحاد الأوروبي عندما يتعافى الوضع الاقتصادي، مشدداً على أهمية أن تقدّم الأطراف المعنيّة المشورة بشأن نقاط القوة والضعف في القانون بغض النظر عن كورونا.

الهجرة ما زالت ضرورية

في سياق متصل، يشير المحاميان ماريوس تولياناري ونيما سارفاري، من مكتب شركة المحاماة «فراغومان غلوبال» المتخصصة في تبادل الموظفين وهجرة اليد العاملة لموقع «بيك أونلاين»، إلى أنّ إطار قانون الهجرة جذاب جداً للمتخصصين من أصحاب المؤهلات العالية، وفي إمكانهم الحصول على تصاريح إقامة بعد 21 شهراً فقط، أي الحق في الإقامة الدائمة والدخول إلى سوق العمل الحر. في المقابل، تبرز معرقلات عدّة ومسائل مرهقة من قبيل اللوائح الخاصة بإثبات التعادل ما بين المؤهل المهني والمؤهلات التي تمّ الحصول عليها في هذا البلد. ويشدد تولياناري على ضرورة ألا يُقاس كل شيء وفقاً للمعايير الألمانية، بل ينبغي التحقق من ملاءمة الدورات التدريبية مع الاختبارات الخاصة بالوظيفة والمتعلقة بالمهارات، لافتاً إلى أنّ النظام الألماني للتدريب المهني مزدوج.

يُذكر أنّ مجلس الشيوخ في ولاية برلين عمد إلى تعديلات تهدف إلى ضمان إمكانية العمل بسرعة للأشخاص الحاصلين على التحصيل المهني في الخارج، وبطريقة أكثر سهولة وفعالية في سوق العمل الألماني. وتوضح سارفاري أنّ ثمّة قوانين جديدة تبدو جيّدة على الورق فقط، فأفضل قانون قد يكون ذا فائدة ضئيلة في حال كانت السلطات تفتقر إلى الأدوات اللازمة، لافتة إلى صعوبة في تحديد مواعيد للتأشيرات. فقد يستلزم الأمر مدة تزيد عن تسعة أشهر في البلقان مثلاً. ويطالب العاملون على تنسيق برامج تطبيق قانون الهجرة، بالتقليل من الإجراءات البيروقراطية وتسريع الجهود بالاتكال على الرقمنة. أمّا تيرزنباخ، فيشدد من جهته على وجوب حرص المرء خصوصاً على عدم وقوع المهاجرين من العمال المهرة في أيدي الأشخاص الخطأ. ويلفت إلى أنّه «في حال تحوّل ذلك إلى اتجار بالبشر، فسوف نواجه مشكلة كبيرة».

وفي تعليق، صرّح وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر أخيراً أنّه «بعد عام فقط من طرح القانون، نجحنا في المنافسة على العمال المؤهلين بعدما قدمنا للناس طريقاً قانونياً للدخول إلى سوق العمل الألماني». ولفت في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير العمل هوبرتوس هايل إلى أنّ «ألمانيا لا تريد الهجرة إلى النظام الاجتماعي إنّما إلى سوق العمل، وهذا ما يمكّننا كذلك من وقف الهجرة غير الشرعية إلى حدّ ما».

معالجة رقمية للتأشيرات

تفيد بيانات الحكومة الألمانية، بأنّ البعثات الدبلوماسية الألمانية أصدرت بعد عام من بدء تطبيق قانون العمالة المتخصصة، نحو 30 ألف تأشيرة دخول لمتخصصين ومؤهلين ومتدربين من خارج الاتحاد الأوروبي على الرغم من جائحة كورونا، إلا أنّه من غير الواضح كم منهم دخل البلاد بالفعل. في هذا الإطار، يشير تيرزنباخ إلى أنّ دولاً عدّة من بينها البرازيل اضطرت إلى تقليص أنشطة البرامج الخاصة للوكالة الفيدرالية، لأنّ التركيز في الوقت الحالي في داخل البلاد هو على مكافحة تفشي فيروس كورونا الجديد. أمّا موقع الحرفيين الألمان، فيبيّن في أوّل تقييم له بعد مرور عام على القانون المتعلق بهجرة الكفاءات الجديدة، أنّه على الرغم من إشادة المسؤولين الحكوميين بالقانون فإنّ جائحة كورونا جعلت السفر والهجرة في غاية الصعوبة. ويشرح تيرزنباخ أنّ القانون الذي أتاح الفرصة كذلك أمام العمال المهرة من المهنيين للبحث عن وظائف في ألمانيا بعد حذف اختبار الأولوية والتدقيق في توفّر كفاءات للوظيفة محلياً وأوروبياً، سمح لنحو 2000 متخصص بالوفود إلى ألمانيا من خلال برامج خاصة تابعة للوكالة الفيدرالية في خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، من بينهم 362 وافداً من الفيليبين و200 من المكسيك و98 من البرازيل و85 من فيتنام و39 من الهند و27 من تونس، إلى جانب 18 متدرباً من السلفادور. يُذكر أنّ الشروط شملت التكلم باللغة الألمانية وتأمين المصاريف أولاً. تجدر الإشارة إلى أنّ الولايات الألمانية أنشأت أخيراً مراكز متخصصة في القضايا المتعلقة بهجرة العمال المهرة، مع تأسيس وزارة الخارجية مكتباً اتحادياً للشؤون الخارجية في بداية العام الجاري، وفيها يعمل خبراء على معالجة طلبات التأشيرات رقمياً من كل أنحاء العالم بسبب الحاجة والقيود الكبيرة ذات الصلة المفروضة في بلدان كثيرة. كذلك، عملت الحكومة بشكل مكثف على اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين الإجراءات الإدارية والية الاعتراف بالشهادات وتوسيع التدريب اللغوي، بالإضافة إلى الآليات الخاصة بالدعاية والإعلان في الخارج، إلى جانب مواقع تتوفّر فيها معلومات شاملة عن الشركات والوظائف المطلوبة للعمالة المتخصصة. ومن المعلوم أنّ ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أضيف 66 ألف موظف من دول ثالثة يستفيدون من التامينات الاجتماعية، علماً أنّ الجهود في هذا السياق بُذلت لتكون الوظيفات طويلة الأجل بحكم التركيبة السكانية، أي المجتمع المتقدّم في السنّ، التي لن تتغير نتيجة أزمة كورونا. يُذكر أنّ ركيزة أنظمة الضمان الاجتماعي في ألمانيا تعتمد على عدد العاملين وتحتاج إلى عدد كاف من الوظائف لتمويلها. وفي هذا السياق، قال رئيس رابطة الحرف الألمانية هانز بيتر فولسابفر إنّ القانون حدد مسار الهجرة الموجّهة إلى سوق العمل لمصلحة المهن الماهرة والاقتصاد الألماني.

بحث عن فرصة عمل (تويباس شوارتز/ فرانس برس)

30,000
تأشيرة دخول إلى ألمانيا، صدرت في عام، لمتخصصين ومؤهلين ومتدربين من خارج الاتحاد الأوروبي

غزّيّات يتّجهن للعمل الحرفي في رمضان

يمثّل شهر رمضان فرصة ثمينة لعدد من الغزيات لكي يظهرن جدارتهن في العمل الحرفي، خصوصاً في ظل الأزمات الكثيرة التي يعيشها اهل القطاع المحاصر

غزة ـ **امجد ياغي**

وجدت نساءٌ عديدات من قطاع غزة في العمل الحرفي فرصةً لهن للعمل في ظل ارتفاع نسبة البطالة في القطاع. وبأدوات بسيطة من القماش والخشب والزجاج وبعض المواد الخام المختلفة، صنعت تلك النساء الأطباق والفوانيس والزينة المتعلقة بشهر رمضان، لنقل أجواء شهر الصوم إلى العائلات، وبهدف إحياء المهن الحرفية بدلاً من استيراد المواد الجاهزة مرتفعة السعر والأقل جودة مقارنةً بما يصنعنه.

سيدات كثيرات عاطلات من العمل، انطلقن لعمل مشاريع منزلية صغيرة لإنتاج لوازم شهر رمضان، واستغللن مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لبضاعتهن، خصوصاً «إنستغرام» الأكثر استخداماً بالنسبة إلى النساء في قطاع غزة، إضافةً إلى «فيسبوك».

وجدت حنان المدهون (36 عاماً) شهر رمضان فرصةً للترويج لابتكاراتها الفنية، خصوصاً بعدما لم تجد فرصة عمل في اختصاصها في العلاقات العامة، وإن بعقد مؤقت، فلجأت إلى العمل المنزلي لكونها تمتلك موهبة الحرف اليدوية. إذ قررت منذ سنوات العمل على مشروعها الخاص، لتأمين الدخل لها ولأسرتها، فانطلقت لتسويق أعمالها عبر حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال تجهيز أدوات الزينة والمجسمات للمناسبات المختلفة. وخلال شهر رمضان الحالي، عملت على تحضير الزينة المصرية الخاصة بشهر رمضان، من خلال صنع الدمى الرمضانية، وبائع الفول والمسحراتي، وبائع الكنافة وغيرها من المجسمات.

تتحدث المدهون عبر «العربي الجديد» عن حرفتها، قائلةً: «قررت ابتكار أدوات وزينة رمضان قبل شهرين، وبدأت بالترويج لها على صفحتي عبر إنستغرام، إذ إنّ هناك منتجات كثيرة مستوردة، لكن للزينة المصرية نكهتها الخاصة في شهر رمضان وجدت بضاعتي ترحيباً من قبل الأهالي، خصوصاً أنّ الناس في غزة يريدون الابتهاج في هذا الشهر الفضيل، بعيداً عن الظروف المعيشية والصحية الصعبة، التي تترافق مع موجة ثانية من الإصابات بفيروس كورونا». مشكلة انقطاع التيار الكهربائي فرضت على المدهون العمل حسب دوام الكهرباء، فهي تجلب أيضاً الأدوات الخام بالدين، لتسدّده بعد بيع منتجاتها. ورغم الإقبال على منتجاتها في قطاع غزة، وتوفيرها لخدمة التوصيل إلى المنازل، فإنّها تشعر بالحزن لعدم تمكنها من توصيل بضاعتها إلى مدن الضفة الغربية، رغم محاولاتها للحصول على آلية توصيل إلى الخارج. تلك العوائق لم تمنع المدهون من التفكير في فتح محل تجاري منفصل عن منزلها، بعد تحويل بيتها إلى مركز للعمل، إذ تشعر بالإرهاق ما بين تربية أطفالها الثلاثة والواجبات المنزلية، والرد على طلبات الزبائن. بدورها، صنعت مريهان أبو عودة (37 عاماً) من مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة، أكثر من 150 فانوساً خشبياً لشهر رمضان، وتمكنت من الترويج لبضاعتها عبر صفحاتها في «فيسبوك» و«إنستغرام»، حتى إنّها صنعت فوانيس لمحال تجارية في شمال قطاع غزة، إذ خططت لعملها بعد ملاحظتها الإقبال على منتجاتها من الدمى الخشبية والأدوات التعليمية التي تنجزها في منزلها. ورغم تلقيها العديد من العروض للعمل داخل محال للألعاب والمكتبات المدرسية، إلا أنها تفضّل العمل من المنزل، والترويج لبضاعتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وإضافةً إلى ذلك، فهي أمٌّ لخمسة أبناء، بينما يعمل زوجها في سوق للخضر في مخيم جباليا، فتساهم من خلال عملها الحرفي في إعالة عائلتها. وتواجه أبو عودة صعوبات عدة، كإحضار المواد الخام والأخشاب، نظراً لارتفاع أسعارها في الفترة الأخيرة. على الرغم من ذلك، وجدت في شهر رمضان فرصة لبيع منتجاتها، إذ إنّ الناس، في ظلّ الظروف الصعبة، يجدون بالفانوس الخشبي وسيلة لإدخال البهجة والفرح إلى قلوب أطفالهم، واستفادت من قضاء أهالي غزة معظم أوقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لبضاعتها.

من جهتها، لم تجد دينا هاشم (30 عاماً) من حي الدرج، شرقي مدينة غزة، والخريجة الجامعية في اختصاص التعليم، فرصة للعمل، فاتّجهت إلى الصناعات الحرفية قبل ثلاث سنوات، خصوصاً أنّها تهوى الرسم على الزجاج. فقد صنعت العديد من الأطباق المختلفة من مادة البورسلان، مزيّنةً بعبارات رمضانية، كذلك أدوات للمطبخ تحمل رسومات وعبارات رمضانية، التي بدورها لاقت الإقبال والترحيب لدى سيدات غزة. تقول هاشم لـ«العربي الجديد» عن عملها: «استطعت الترويج لعملي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد أوصلت إلى أكثر من 40 منزلاً، أطباقاً متنوعة وأدوات مختلفة، مثل أوانٍ زجاجية ومزهريات ورد من البورسلان تحمل جميعها شعارات رمضانية». وتضيف: «كنت سأحبط لو لم أعمل في شهر رمضان، في ظلّ الظروف الحالية الصعبة».

تشعر بالحزن لعدم تمكنها من توصيل بضاعتها إلى مدن الضفة الغربية (محمد الحجار)

وجدت في شهر رمضان فرصةً للترويج لابتكاراتها الفنية (محمد الحجار)

نشاط محدود في السفارات رغم الحاجة إلى العمال المهرة

ثمّة التفاتة إلى السوق المحلي حالياً بعدما فقد كثيرون وظائفهم

الوباء حرم تلاميذ «الإدارة الذاتية» التعليم

كان تأثير فيروس كورونا كبيراً على تلاميذ المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الكردية، وقد حصلوا على الدروس بالتقسيط من دون تفعيل التعليم عن بعد، ما دفع إلى الدروس الخصوصية و«يوتيوب» و«واتساب»

خلال تسجيل الدروس للتلاميذ (دليل سليمان/ فرانس برس)

عبد الرحمن خضر، سلام حسن

فرضت المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الكردية، شمال شرقي سورية، العديد من قرارات الحظر منذ تفشي فيروس كورونا الجديد، الأمر الذي أثر على مناحي الحياة كافة، إلا أن التأثير الأكبر كان على تلاميذ المدارس، الذين لم يتمكّنوا من متابعة دراستهم حتى عن بعد، بسبب عدم اعتماد التعليم الإلكتروني من قبل السلطات المسيطرة هناك، وإسقاط سجلّات الكثير من التلاميذ من قبل مديرية التربية التابعة للنظام، التي أنهت العام الدراسي الحالي قبل أيام.

تقول مريم تمر، وهي أم لثلاثة أطفال في مدارس مدينة القامشلي، حيث تقطن، لـ«العربي الجديد»: «كان للحظر تأثير سلبي كبير على الأطفال، وتكراره كان يبعدهم عن أجواء الدراسة. في المقابل، لم تكن هناك بدائل من قبل السلطات المحلية، الأمر الذي أثّر بشكل كبير على المستوى التعليمي للأطفال». وتشير إلى أنّ التلاميذ خلال العام الدراسي الكامل حصلوا على أقل من نصف المنهاج المقرّر. تُتابع تمر أنّ المعلّمين أخبروا الأهالي عن مشروع لمتابعة تعليم الأطفال من المنازل، لكنّه لم يُفعّل، ما اضطر الكثير من الأهالي للّجوء إلى مدرسين خصوصيين، بكلفة 45 ألف ليرة سورية (نحو 117 دولاراً أميركياً) شهرياً للطفل الواحد، لافتة إلى أن المبلغ ليس قليلاً نظراً للوضع الاقتصادي الصعب للسكان، وقلة فرص العمل، وغلاء المواد التموينية، وارتفاع نسبة الفقر في المجتمع المحلي.

من جهته، يقول المشرف التربوي في مدينة القامشلي عبد العزيز حسن، لـ«العربي الجديد»: «بالنسبة لتلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية، عمدنا إلى تصوير المناهج وبثّات متوفرة على الإنترنت ومتاحة للجميع، كما افتتحنا دورات تقوية مجانية لتلاميذ الصف الثالث ثانوي في مناطق الإدارة الذاتية، لكافة المواد، بهدف تعويض التلاميذ ما فاتهم، وإعدادهم للامتحانات المقرر إقامتها في مطلع يونيو/ حزيران المقبل، والتي تخوّلهم دخول الجامعات».

أمّا مدير المجمع التربوي التابع للإدارة الذاتية في مدينة القامشلي ريزان حمو، فيقول لـ«العربي الجديد»: «أجبرنا تفشي فيروس كورونا على إغلاق المدارس، لكننا سجّلنا دروس جميع المواد ورفعناها على قناة خاصة على موقع يوتيوب، وهي الآن متوفرة لجميع الصفوف الدراسية. كما أنشأنا للمدرسين مجموعات مغلقة على تطبيق واتساب لمتابعة الواجبات». ويشير إلى أن الدوام في الصفوف الانتقالية انتهى هذا العام. أما بالنسبة لتلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية، فقد تم حذف القسم الأخير من المنهاج لأن التلاميذ لم يتعلموه. لذلك، هم غير مطالبين به في الامتحانات. وبلفت إلى أن بعض المدارس لم تنهِ الدروس المقررة، ما دفع المعلمين إلى التواصل مع التلاميذ عبر مجموعات «واتساب» لتلافي التقصير. ويؤكد حمو أن تكرار الحظر والمواجهات التي شهدتها مدينة القامشلي أخيراً (بين القوات الكردية ومليشيا الدفاع الوطني) أثّرت كثيراً على نفسية التلاميذ، كما أبدى تخوّفه من أن يحرم تلاميذ هاتين المرحلتين من الامتحانات هذا العام بسبب التوتر الأمني، والمواجهات العسكرية، التي تشهدها المدينة منذ أيام عدة، وفشل الوساطة الروسية.

تكرار المواجهات والحظر في القامشلي أثر على نفسية التلاميذ

نحو 900 ألف تلميذ يتابعون تعليمهم في مناطق الإدارة الذاتية

تجدر الإشارة إلى أنّ 900 ألف تلميذ تقريباً يتابعون تعليمهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، ويتوزّعون على نحو خمسة آلاف مدرسة تضمّ نحو 40 ألف معلّم، وأسقطت مديرية التربية التابعة للنظام أكثر من 600 مدرسة من سجلاتها، وهي المدارس الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، بحسب تقرير لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية أصدره عام 2016، لكنّ الأرقام تغيّرت بسبب خروج مناطق عدة عن سيطرة الإدارة، بالإضافة إلى سيطرتها على مدينة الرقة. في سياق متصل، تفيد منظمة «أنقذوا الأطفال» بأنّ اثنين من بين ثلاثة أطفال في الشمال السوري لم يعد باستطاعتهم الذهاب إلى المدرسة وإكمال تعليمهم، بسبب تفشي فيروس كورونا، بالإضافة إلى الفقر الشديد، وغياب الدعم عن قطاع التعليم. وتؤكد مديرة استجابة المنظمة في سورية سونيا كوش أن جائحة كورونا أدّت إلى تفاقم التحديات الحالية التي منعت الأطفال من التعلم، وأعربت عن خشيتها من ألا يعود الأطفال الذين تسرّبوا من المدرسة هذا العام إلى الدراسة. وتشير إلى أن التسرب من المدرسة يعدّ ضربة قاتلة للجهود الهائلة التي التزم بها الأطفال وأسرهم في التعليم، رغم عقبات استمرت عشر سنوات.

وفي أواخر العام الماضي، قالت الرئيسة التنفيذية لمنظمة «أنقذوا الأطفال» إنغر أشينغ: «نعرف أن الأطفال الأكثر فقراً وتهميشاً عانوا الخسارة الأكبر، بسبب عدم توفر فرصة التعليم عن بُعد لديهم أو أي نوع من التعليم على مدى نصف عام دراسي. صحيح أن ذلك ينطبق على الأطفال في شتّى أنحاء العالم، إلّا أنّه لا ينطبق على أطفال سورية خصوصاً، فهؤلاء يعيشون ظروفاً لا تشبه ظروف الأطفال في أي بلد آخر، كونهم نُفيوا بخسائر جمّة خلال النزاع».